

# التوحيد الربوبي وإشكالية الاستعانة بغير الله

د. علي الأسدي\*

## الخلاصة

لقد ركّزنا في هذا البحث على ما هو مطروح في مدرسة علماء أهل السنة كثيراً حول التوحيد الربوبي وإشكالية الاستعانة بغير الله، مع الأخذ برأي علماء مدرسة أهل البيت عليه السلام؛ وذلك لأنّ موضوع الاستعانة بغير الله بصورته الصحيحة مسلّم عند علماء مدرسة أهل البيت عليه السلام وعند الكثير من علماء مدرسة أهل السنة، بخلاف أصحاب الفكر الوهابي؛ فإنّ الأمر مختلفٌ عندهم. حيث يذهبون إلى إنكاره ومنعه. ولغرض بيان الصحيح من القول فيما يطرح هنا في موضوع الاستعانة بغير الله وأنه ليس كما يدعى في خروج المستعين بغير الله من رتبة الإيمان ودخوله في منزلة الشرك؛ حاولنا بحث الموضوع على ضوء منهجية علمية رصينة مستعينين بالنصوص الواردة في هذا الموضوع في القرآن الكريم والسنة الشريفة.

الكلمات المفتاحية: التوحيد، الربوبية، التوحيد الربوبي، الاستعانة، الشرك.

(\*) الدكتور علي الأسدي، العراق، أستاذ مساعد في قسم الفقه والمعارف الإسلامية، جامعة المصطفى العالمية.

alialasdi1966@gmail.com

## Unity of Lordship and the problem of seeking help from other than God

Dr. Ali Al-Asadi

### Summary

In this study, we have focused on what has often been discussed by Sunni scholars regarding the oneness and unity of Lordship (al-tawhid al-rububi) and the problem of seeking help from other than God. This was compared with the point of view presented by Twelver Shi'ah scholars, as the topic of seeking help from other than God in its correct form is something undisputed by Shi'ah scholars, contrary to Sunni scholars, where it is accepted by some and rejected by others. In order to explain the valid view on the matter of seeking help from other than God and that it is not as claimed that one who seeks help from other than God leaves faith and falls into polytheism, we have tried to discuss this subject in light of a balanced scientific methodology, quoting references from the holy Qur'an and the Prophetic Sunnah.

## المقدّمة

حينما يتفكّر الإنسان في هذا الكون، ويُمعن النظر فيه، فإنّه يلاحظ وحدة نظام الكون ودقّته، ويرى التناسق المُحكّم والبديع الذي لا يطاله خللٌ أو اضطرابٌ أو فسادٌ، وهذا النظام الكوني إنّما له ناظمٌ وموجدٌ قد أوجده بقدرته وسيّره بحكمته، ومع هذا كلّه نجد أيضًا أنّ نظام الكون قائمٌ على سلسلةٍ من الأسباب المادّيّة والطبيعيّة أو ما يُعرف بقانون العلة والمعلول، والرؤية الإسلاميّة التوحيدية تقرُّ بأنّ كلّ ما في هذا الوجود سببه وعلته الذاتيّة هو الله تعالى؛ لأنّه القادر والمقتدر والبارئ والمدبّر، وهو ربُّ الأرباب الذي لا يُعجزه شيءٌ في السماوات ولا في الأرض، وهو مجيب دعوة منّ دعاه، ومعطي منّ سألّه، فمنه يُطلب كلّ شيءٍ، وبه يستعان على المهمّات، فهو الأصل والمنبع في الاستعانة وهو المرجع فيها، وقد حُصرت ذاتًا به سبحانه، قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [سورة الفاتحة: 5]، بل إنّ الاعتقاد السليم والصحيح هو نفي أن يكون لهذه الأسباب المادّيّة قدرةً ذاتيّةً، واستقلالٌ بنفسها في التأثير؛ لأنّها جميعًا مفتقرّةٌ - في وجودها وفعلها - إليه تعالى، وكلّ ما تؤدّيه فهو بإذنه ومشيئته وقدرته، ولو لم تعط تلك الأسباب القدرة، ولم تجر المشيئة على استمدادها منه، لما كانت لها أيّ قدرةٍ على شيءٍ، فجميع هذه العلل المادّيّة إنّما تأثيرها تابعٌ لعلّة العلل، وفي طولها، وليس لها تأثيرٌ مستقلٌّ، وعليه فالاستعانة بغير الله تعالى - بهذه العلل المذكورة وغيرها - في النوازل والملمّات غير ممتنع، خصوصًا إذا قلنا إنّها لا تنفك في التأثير عن تأثير الله تعالى، ولهذا لا يخلُّ بالتوحيد أصلًا بل هو عينه، وليس من الصحيح رفض البعض جواز الاستعانة بغير الله - تعالى - بدعوى أنّها تخلُّ بالتوحيد الربوبيّ، وأنّها نوعٌ من أنواع الشرك. ولأهميّة هذا الأمر كان علينا أن نبحث في مسألة الاستعانة بغير الله، وهل يعدّ ذلك خروجًا عن التوحيد أو هو من صلب التوحيد؟

## تعريف مصطلحات البحث

## تعريف التوحيد لغةً واصطلاحاً

التوحيد لغةً: مشتقٌّ من وَحَدَ، فهو مصدر وَحَدَ يُوْحِدُ، أي: جعل الشيء واحداً.

وقال ابن منظور: «يقال وَحَدَ فلان يُوْحِدُ أي بقي وحده وحِدةً وَوَحَدًا وَتَوَحَّدَ بقي وحده... والوَحدة في معنى التَوَحُّدِ، وَتَوَحَّدَ برأيه تَفَرَّدَ به» [ابن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 449].

التوحيد اصطلاحاً: هو القول بوحداية الله - تعالى - المستجمع لصفات الكمال. [الطباطبائي، تفسير الميزان ج 16، ص 192]

أو هو: الاعتقاد بأن الله واحد، ليس مركباً من أجزاءٍ وصفاتٍ [الوحيد الخراساني، منهاج الصالحين، ج 1، ص 35]، وهذا في الحقيقة تعريفٌ للتوحيد الأحديّ وليس تعريفاً للتوحيد بوصفه العام؛ لأنّ التوحيد على قسمين هما: توحيدٌ أحديٌّ وتوحيدٌ واحدِيٌّ، وقد جمعت سورة الإخلاص كلا القسمين معاً في آياتها.

وعليه يمكن القول إنّ التوحيد هو: الاعتقاد بوحداية الله - تعالى - ذاتاً وصفاتٍ، الجامع للكمال والنافي للمشاركة والتجزئة والتركيب.

## تعريف الربوبية لغةً واصطلاحاً

الربوبية لغةً: وهي مشتقةٌ من الربِّ، ويُطْلَقُ في اللُّغة على المَالِكِ والسَّيِّدِ والمُدَبِّرِ والمُرَبِّيِّ. [ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج 2، ص 179]

وقال ابن منظور: «رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ أَي مَالِكُهُ» [ابن منظور، لسان العرب، ج 1، ص 399]، ومثله في (تاج العروس) [الزبيدي، تاج العروس، ج 2، ص 4].

الربوبية اصطلاحاً: لا يخرج معنى الربوبية في الاصطلاح عن المعنى اللغوي، وقد تطلق الربوبية ويراد بها الخالق والمليكة والتدبير وغيرها من الشؤون المتعلقة بهذا اللفظ [انظر: الطباطبائي، تفسير الميزان، ج 11، ص 328؛ ج 14 ص 169]؛ ولهذا يقول لنبيه ﷺ موضحاً حال المشركين: هُوَ لَاءَ تَمَّتْ عَلَيْهِمُ الْحِجَّةُ فِي تَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ مِنْ جِهَةِ اخْتِصَاصِهِ - تَعَالَى - بِالْخَلْقِ وَالْإِيجَادِ. [المصدر السابق، ج 11، ص 326] وعليه فتوحيد الربوبية هو: الإقرار والاعتقاد القاطع بأن الله - تعالى - وحده هو رب كل شيء ومالكة، وهو الخالق والمدبر للأمور كلها، والمتصرف في هذا الكون، وليس له شريك في ذلك.

### تعريف الاستعانة لغةً واصطلاحاً

الاستعانة لغةً: وهي مأخوذة من عون، وهو كل شيء استعنت به، أو أعانك فهو عونك... وأعنته إعانةً. وتعاونوا أي: أعان بعضهم بعضاً. [الفراهيدي، كتاب العين، ج 2، ص 253]

وقيل: استعنتُ بفلانٍ فأعاني وعاونني. وفي الدعاء: «رَبِّ أَعِنِّي وَلَا تُعِنِّ عَلَيَّ». وتعاونَ القوم، إذا أعانَ بعضهم بعضاً. [الجوهرى، الصحاح، ج 6، ص 2169] وتقول: «أَعَنْتُهُ إِعَانَةً وَاسْتَعَنْتُهُ وَاسْتَعَنْتُ بِهِ فَأَعَانَنِي» [ابن منظور، لسان العرب، ج 13 ص 298].

وقال الراغب: الاستعانة هي طلب العون، قال تعالى: ﴿اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾. [الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن، ص 354]

الاستعانة اصطلاحاً: قال الشيخ الطوسي: الاستعانة: هي الازدياد في القوة، مثل من يريد أن يحمل مئة رطلٍ فلا يتهيأ له ذلك، فإذا استعان بزيادة قوّة تأتى ذلك، وكذلك إن عاونه عليه غيره وعلى ذلك السبب والآلة؛ لأنه بمنزلة الزيادة في القوّة. [الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج 2، ص 33]

وقال أيضاً: الاستعانة طلب المعونة لنفس الطالب. [الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج 4، ص 513]

قال الألويسي: الاستعانة هي طلب ما يتمكن به العبد من الفعل، ويوجب السير عليه. [الآلوسي، تفسير روح المعاني، ج 1، ص 87]

وقال صاحب تفسير المنار: هي إزالة العجز والمساعدة على إتمام العمل الذي يعجز المستعين عن الاستقلال به بنفسه. [محمد رشيد رضا، تفسير المنار، ج 1، ص 49]

وعليه فالاستعانة هي: طلب المعونة من الغير لغرض الازدياد في القوّة؛ حتى يتمكن العبد من الفعل وإزالة العجز عنه.

## التوحيد الربوبيّ ومفهوم الشرك

إنّ القرآن الكريم ومنذ نزوله حرص على إظهار التوحيد في المجتمع من خلال آياته، وركّز على بيانه بصورة جليّة من أجل إرجاع الأمة التي عاشت الشرك بكلّ معانيه إلى العلة الموجدة والمدبّر الحقيقي لهذا الكون؛ حتى لا يتبع أبناء الأمة الآلهة المتعدّدة التي رسموها في مخيلتهم الواهمة، ويتمسّكوا بالسبيل الواضح الذي يريده موجد الإنسان؛ حتى لا يتفرّقوا عن سبيله. بل إنّ العقل والفترة السليمة تقرُّ بوحداً نية العلة والموجد، فكّل ما في هذا الكون من النظم والإبداع والخلق والتقدير يدلّ على أنّ الخالق والمدبّر

والمهيمن على هذا كله هو واحد؛ لأن التعدد يقتضي الاختلاف والتباين، وبما أن كل ما في هذا الوجود يشير إلى الوحدة والترابط فهو دليل على وحدانية الخالق، سواء كان على مستوى الذات أو الأفعال، بل إن الإيجاد والفناء علتهما واحدة أيضاً، إذن فالإيمان بوحدة الخالق ذاتاً وأفعالاً، واستقلاله في كل ذلك هو أساس التوحيد وأصله، وخلاف ذلك يعدّ شركاً، فمقتضى التمييز إذن بين التوحيد والشرك هو استقلالية الموجد والفاعل في كل شيء، فالله عز وجل هو الخالق وهو المدبر. قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة يونس: 3]. ونفي تعدد الآلهة كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة الأنبياء: 21]، وعلة النفي هي في قوله تعالى: ﴿إِذَا لَدَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [سورة المؤمنون: 91]، وهو التصرف الفوضوي في هذا الكون، والأصرح من ذلك كله هو ما يتضح جلياً من الحوار الذي دار بين يوسف الصديق عليه السلام وأصحابه في السجن إذ يقول: ﴿أَرَأَبْ مُتَّفِرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [سورة يوسف: 9]. وهي نتيجة منطقية في أن التعددية في التصرف إذا لم تكن لها ضابطة تحددها، فإنها تقع في خانة الفساد والإفساد؛ ولذلك لم تكن الأرباب المتفرقة خيراً، ولكتنا في الوقت نفسه نجد أن هنالك بعض الآيات القرآنية تنسب الإيجاد والتدبير لبعض الموجودات الممكنة، مع أنها من فعل الخالق المدبر لهذا الكون، كما في قوله تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: 49]، وقوله تعالى: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾ [سورة النازعات 5] فالخلق والإبراء والإحياء والإماتة والتدبير قد نسبت لغير الله تعالى [انظر: العسقلاني، ابن حجر، فتح الباري، ج 1، ص 282؛ الترمذي، سنن الترمذي، ج 1، ص 55،

الحديث 82؛ ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج 1، ص 442، الحديث 1385؛ البيهقي، سنن البيهقي، ج 1، ص 339] فهل هذا شركٌ قد جَوَّزه القرآن الكريم حاشاه أو أنّ هنالك نكتةً أراد الكتاب العزيز أن يظهرها، وينبّه الناس عليها، وهي صحيحٌ أنّ كلّ شيءٍ في هذا الكون علته الرئيسة وعلى نحو الاستقلال وبالذات هي الله تعالى، وهذا هو عين التوحيد وأساسه، ولكن لو صدرت هذه الأفعال من غير الله ﷻ بنحو الإذن والتبعية له تعالى، فهي لا تدخل في مضانّ الشرك، بل هي من التوحيد وفي طوله، إذن فعلى هذا أصبح الميزان للتوحيد الصحيح هو الإيمان بأنّ إله هذا الكون وخالقه والفاعل والمدبّر له بالذات وعلى نحو الاستقلال هو الله تعالى، وأنّ الموجد والفاعل إذا كان غير الله تعالى، فإن كان بالإذن والتبع له ﷻ فهو في عين التوحيد، وإن كان على نحو الاستقلال وبالذات فهو الشرك عينه، وهذا هو الميزان الحقيقي للتوحيد والشرك.

### الاستعانة بغير الله ووهم الإخلال بالتوحيد الربوبيّ

هل صحيحٌ أنّ الاستعانة بغير الله - تعالى - مخلّةٌ بالتوحيد الربوبيّ، وتدخل في باب الشرك بالله ﷻ كما ذكر البعض؟ أو أنّها عين التوحيد الربوبيّ ومن صلبه؟

والجواب عن هذا الأمر نقول: إنّ كلّ الأدلّة العقلية تشهد على أنّ جميع شؤون الممكن، من وجوده وقدراته وطاقاته مستمدّةٌ من الله تعالى، فكما أنّ الممكن محتاجٌ في وجوده إلى الله تعالى، كذلك هو محتاجٌ إليه في جميع أعماله وأفعاله الصادرة منه، فحاجته لا تنفك فيها عن القدرة الإلهية؛ لأنّ العقل الذي يعترف بقانون العلية والمعلولية يحكم بلزوم انتهاء الموجودات إلى موجودٍ واجبٍ، وقد عبّر الحكماء عن هذه القاعدة بقولهم: «كلُّ ما بالعرض لا بدّ أن ينتهي إلى ما بالذات» [سبحاني، الإلهيات، ص 71]. بل إنّ البراهين



اليقينيّة تقضي بسريان الفقر والحاجة إلى الموجودات الممكنة في ذواتها وآثار ذواتها، وإذا كانت الحاجة إليه - تعالى - في مقام الذات استحالة الاستقلال عنه والانعزال منه على الإطلاق، إذ لو فرض استقلال شيء منه <sup>عزّ</sup> في وجوده أو شيء من آثار وجوده - بأيّ وجهٍ فرض في حدوثٍ أو بقاءٍ - استغنى عنه من تلك الجهة، وهو محال. [الطباطبائي، تفسير الميزان، ج 10، ص 211]

صحيح أنّ الإنسان في عمله وتصرفاته حرٌّ ومختارٌ، ولكنّ هذا لا يعني أنّ كلّ عملٍ يعملُه أو حركةٍ يتحرّكها تكون بالذات وعلى نحو الاستقلال، بل إنّها جميعاً خاضعةٌ للمدد الإلهي والقدرة الإلهية، فإذا مُنحت القدرة الإلهية له تمكن من القيام بعمله، وإن انقطع عنه الفيض الإلهي ولو لحظةً واحدةً أصبح عاجزاً لا يقدر على شيءٍ، بل يمكن أن يفنى وينعدم من صفحة الوجود، وهذا الأمر لا يختصّ بالإنسان، بل يشمل كلّ الأسباب والعوامل الطبيعيّة، فإنّها جميعاً محتاجةٌ إليه - تعالى - في وجودها وفي قدرتها على القيام بأيّ فعلٍ كان، فإذا انقطع عنها الفيض والممدد الإلهي ولو لحظةً واحدةً تصبح تلك العوامل الطبيعيّة عاجزةً عن القيام بعملها مهما كان ذلك الفعل. وعلى هذا الأساس لا يوجد في عالم الوجود مؤثّرٌ وفاعلٌ غنيٌّ حقيقةً، إلّا ذات الله - سبحانه - والكلّ محتاجٌ إليه؛ لاستناد جميع الآثار إليه؛ إذ كلّ أثرٍ فهو عن مؤثّره والكلّ منتهٍ في سلسلة الحاجة إليه، وهو غنيٌّ عمّن سواه [انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي، ج 4، ص 110]، وهو الذي وصف نفسه ومخلوقاته في آياته الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [سورة فاطر: 15]، وهذا يعني أنّ كلّ ما في الكون فقيرٌ ومحتاجٌ ولا يوجد عاملٌ أو فاعلٌ في العالم - وإن كان قوياً ومقتدرًا - إلّا وهو محتاجٌ وفقيرٌ ولا يستطيع أن يفعل شيئاً من دون الاتكاء على القدرة الإلهية.

وعلى هذا فالاستعانة بغير الله - تعالى - إذا كانت على نحو التبع والإذن، وأنّ المستعين يعتقد أنّ المستعان به إنّما يفعل ذلك مع المدد الإلهي، وليس على نحو الاستقلال وبالذات، فمثل هذا لا يخرج الفعل عن التوحيد الربوبي، بل هو عينه؛ فصحيح أنّ القائم بالفعل مباشرة هو المستعان به، لكنه يقوم بذلك الفعل بتلك القدرة الممنوحة له من الله تعالى.

ومن ذلك البيان يتّضح وبصورة جليّة أنّه لا يوجد في صفحة الوجود معينٌ ومساعدٌ حقيقيٌّ سوى الله تعالى، وأنّ الممكنات المستعان بها بحكم كونها فقيرةً بالذات، لا تستطيع أن تفعل شيئاً بدون الاتكاء عليه تعالى، وكذلك لا يستطيع موجودٌ مهما أوتي من قدرة أن يكون مانعاً من نفوذ إرادة الله القهار، وعليه فالاستعانة بغير الله إن كانت تستند إلى الاعتقاد بأنّ المستعان به إنّما يفعل ذلك بقوة الله وقدرته فهذا لا يضرّ بالتوحيد الربوبي، بل هو عينه وصلبه، وهو في طول التوحيد لا في عرضه، وإن كان الاعتقاد باستقلالية المستعان به وأنه يفعل ذلك بذاته، فهذا هو الذي يخلّ بالتوحيد الربوبي، ويدخل في باب الشرك بالله تعالى.

## الميزان الصحيح في الاستعانة بغير الله تعالى

الملاحظ في الآيات القرآنية المباركة أنّها حافلةٌ بحصر الأفعال بالله سبحانه، فتنسبها إليه في صورة الحصر، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقِ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة فاطر: 3]، وكما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْصُرُوا إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: 126]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأُمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [سورة يونس: 31]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [سورة الزمر: 42]، ويقول سبحانه:

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [سورة الفاتحة: 5] وغيرها من الآيات التي تحصر الأفعال كلها بيد الله تعالى، وأن المؤثر في وجود جميع هذه الأشياء وكمالاتها بالذات هو الله تعالى.

وفي مقابل ذلك فإن هنالك آياتٍ أخرى تنسب الكثير من الأفعال إلى غير الله تعالى، وأن غيره - سبحانه - مؤثّرٌ في عالم الوجود، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [سورة السجدة: 11]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ اسْتَنْصَرُواكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ﴾ [سورة الأنفال: 72]، وقوله تعالى: ﴿فَالْمُدْبِرَاتِ أَمْرًا﴾ [سورة النازعات: 5]، وقوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [سورة البقرة: 45]، ومن الوهلة الأولى عند النظر إلى هذه الآيات، يظهر أن هنالك تعارضًا وتهافتًا بين هذه الآيات، والسؤال الذي يطرح في المقام هو هل واقعاً أن بين هذه الآيات تعارضًا وتهافتًا أو لا؟

81

والجواب عن هذا السؤال هو أنه ليس هناك تعارضٌ وتهافتٌ بين الإسنادين والنسبتين في هذه الآيات؛ وذلك لأن المنسوب إلى الله - سبحانه - غير المنسوب إلى غيره، فالآيات الأولى تؤكد على أن للكون بجميع أجزائه مؤثّرًا واحدًا بالذات، غير محتاجٍ إلى غيره لا في وجوده ولا في فعله ولا في تأثيره، وهو الله سبحانه وتعالى.

وأما الآيات الثانية فهي تؤكد على أن العوامل الأخر مؤثّراتٌ بالعرض وبالتبع، فجميعها مفتقرَةٌ - في وجودها وفعلها وتأثيرها - إليه تعالى، وهي تؤدّي ما تؤدّي من الفعل والتأثير بإذنه ومشيئته وقدرته، ولولم تعط تلك العوامل ما أعطها الله عزّ وجلّ من القدرة، ولولم تجر مشيئته في تأثيرها، لما كانت لهذه العوامل أيّ قدرة على شيء.

وعليه فالمدبر والمؤثر الحقيقي في كل المراحل - على نحو الاستقلال - هو الله عز وجل، فلا يصح الاستعانة بغيره من الموجودات؛ باعتباره معيناً مستقلاً وبالذات؛ ولهذه الجهة حصرت بعض الآيات الاستعانة في الله عز وجل وحده، ولكن هذا لا يمنع بتاتاً من الاستعانة بغيره تعالى؛ باعتبار ذلك الغير مأذوناً وتابعاً وغير مستقلاً - أي باعتبار أن الاستعانة به اعتماداً على القدرة الإلهية - ومعلوم أن هذه الاستعانة لا تنافي حصرها في الله عز وجل لسببين:

**الأول:** أن الاستعانة الثابتة لله - تعالى - قطعاً هي غير الاستعانة الثابتة للعوامل الأخرى، فالاستعانة الأولى: هي الاعتقاد بأن الله قادرٌ على إعانتنا بالذات وبالاستقلال، ولا يحتاج إلى الاعتماد على غيره في ذلك، وأما الاستعانة بغير الله عز وجل فهي مع الاعتقاد بأن المستعان به والقادر على الإعانة إنما يستند في فعله هذا اعتماداً على القدرة الإلهية الممنوحة له، وليس بالذات، ولا بنحو الاستقلال؛ ولذا كانت الاستعانة على النحو الأول من مختصات الله ومنحصرةً به، وأما الاستعانة بصورتها الثانية فجاز صدورها من غير الله تعالى.

**الثاني:** أن الاستعانة الثانية في حقيقتها غير منفكة عن الاستعانة بالله عز وجل، بل هي عين الاستعانة به - تعالى - وفي طولها، وليس في عرضها؛ لأن كل ما عند المستعان به إنما هو من الله تعالى، ولا ينفك عنه طرفه عين أبداً، فكأن المستعين إذا استعان بغير الله قد استعان بالله لما منح - جل وعلا - هذه القدرة والقوة لغيره، فالمستعين لا ينظر إلى المستعان به بما هو هو، ولكن ينظر إليه بما وهبه الله هذه القدرة والقوة، ولا يوجد في نظر أحدٍ من الموحدين الذي يرى أن هذا الكون كله من فعل الله ومستنداً إليه مناصاً من الذهاب إلى هذا القول.

وعليه فالميزان في قبول الاستعانتين هي أنّ الاستعانة بالله تكون بالذات، وعلى نحو الاستقلال، وأمّا الاستعانة بغير الله فلا تكون بالذات، بل بالتبع، وفي طول الاستعانة الأولى، لا في عرضها، وهذا أمر مسلّم عند أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام، وأمّا مدرسة العامّة فالأمر فيه مختلفٌ، فهم بين القبول والردّ [الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 18، ص 117]، وإن كانوا من الجانب العمليّ يستعينون بغير الله كما سيّضح لك ذلك في البحوث الآتية، وهم في هذا الأمر لا يختلفون عن مدرسة أهل البيت عليهم السلام، والمحصّل: أنّ المحصور بالله - تعالى - هو انتساب هذا الفعل على نحو الاستقلال، وأمّا المنسوب إلى غيره فهو على نحو التبعية، وبإذنه تعالى، ولا تعارض بين النسبتين، ولا بين الاعتقاد بكليهما.

## أقسام الاستعانة بغير الله تعالى

83

ذكر علماء المدارس الإسلاميّة أقسام الاستعانة بغير الله تعالى، وقد حدّدوها بثلاثة أقسامٍ، هي:

**الأوّل:** إذا كان الفعل مقدورًا للمستعان به وداخلًا في ضمن قدرته واستطاعته وما يتعلق بالأمر الدنيويّة المقدورة، فطلب الاستعانة عليه جائزٌ بإجماع المسلمين، وجميع الأدلّة تشير إلى جوازه وصحّته، بل حتى أصحاب المناهج الأخرى فإنّهم يذهبون إلى جوازه. [العثيمين، مجموع الفتاوى والرسائل، ج 6، ص 58]

**الثاني:** إذا لم يكن الفعل مقدورًا للمستعان به مطلقًا، ولا يستطيع أن يأتي به؛ لأنّه من فعل الله - سبحانه وتعالى - خاصّةً، وليس لأحدٍ أن يشاركه فيه، فلاستعانة بغير الله عزّ وجلّ على هذه الأفعال غير جائزة ولا يصحّ ذلك بإجماع

المسلمين؛ لأنه من فعل الله، كما لو اعتقد المستعين استقلالية المستعان به في الفعل، بل كل شيء يُعتَقَد فيه ذلك، فإنه غير جائز ولا يصح، ويعدّ شركاً به سبحانه وتعالى؛ لأن الاستعانة الاستقلالية وبالذات هي من مختصات الله تعالى. [انظر: سبحاني، في ظلال التوحيد، ص 46]

**الثالث:** إذا لم يكن الفعل مقدوراً للمستعان به بالاستقلال، ولكنّه أصبح مقدوراً بالإذن الإلهي الممنوح له، فطلب الاستعانة منه ممّا لا شك ولا شبهة في جوازها وصحتها، والقرآن شاهد حقّ على ذلك، إذ أثبت الكثير من الأفعال التي ليست من قدرة الإنسان وقابليته، بل هي من مختصات الباري عزّ وجلّ، إلا أنّ الإنسان استطاع الإتيان بها بالإذن الممنوح له من الله تعالى، كالخلق وإحياء الموتى وغيرهما، كما ورد على لسان عيسى عليه السلام في قوله تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: 5]. ف”الخلق، والنفخ فيه، والكون طيراً، والإبراء والإحياء“ مع كونها من المختصات بالله تعالى، إلا أنّ نبيّ الله عيسى ابن مريم عليه السلام قد صرّح أنّه قد أتى بها حقيقةً، ولم يعترض القرآن على ما ذكره من هذا الفعل، وليست قضية نبيّ الله إبراهيم عليه السلام ببعيدة عن هذه الأجواء، فقد قال - تعالى - على لسان إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة البقرة: 260]. فجعل الله دعوة هذه الطيور بيد نبيّه عليه السلام، فبمجرد دعوتهنّ تجمعت تلك الأجزاء المتناثرة على الجبال، وجاءت له تسعى بعد أن عادت للحياة بتلك الدعوة. وأمّا قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [سورة الزمر: 42]، فهو تأكيد على خصوصية الموافاة المنحصرة بالله تعالى، ولكن من جهةٍ أخرى نرى أنّ الموافاة

تكون أيضًا من مهام الملائكة كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [سورة الأنعام: 61]، بل هنالك الكثير من الموارد التي حصلت من غير الله، وهي من مختصاته سبحانه وتعالى، ولكن ليس الفاعل لها قد أتى بها على نحو الاستقلال، بل جاء بها من خلال الإذن الإلهي الممنوح له، وهذا كله ينطبق على الاستعانة أيضًا، فمن استعان بغير الله - تعالى - في الأمور المقدورة للمستعان به، فهو جائز، وكذلك إذا استعان به في الأمور غير المقدورة ذاتًا، ولكن أصبحت مقدورة بالإذن الإلهي الممنوح، وبالتالي فهي لا إشكال فيها وجائزة شرعًا، وخير دليل على ذلك ما حصل في قضية نبي الله سليمان عليه السلام مع عرش بلقيس، إذ طلب من أصحابه وأتباعه الإتيان به فقال: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشَهَا﴾، قال الأندلسي: «وهو دليل على جواز الاستعانة ببعض الأتباع في مقاصد الملوك، وأن الله - تعالى - قد يخص بعض أتباع الأنبياء بشيء لا يكون لغيرهم، ودليل على مبادرة من طلب منه الملوك قضاء حاجة، وبداءة الشياطين في التسخير على الإنس، وقدرتهم بإقدار الله على ما يبعد فعله من الإنس» [الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج 7، ص 72].

## أدلة جواز الاستعانة بغير الله

ذكرت الكثير من الأدلة في إثبات جواز الاستعانة بغير الله تعالى، وقد صُفّت هذه الأدلة إلى أدلة عقلية ونقلية، وسوف نقوم بذكرها إن شاء الله تعالى:

### الأدلة العقلية

الدليل الأوّل: أنّ الله - تعالى - خالق هذا الكون، وهو مدبره والمتصرّف فيه والمؤثر الوحيد في كلّ شيء، وهو الغني المطلق الذي لا يعجزه أمر في

السماء والأرض، وهذا هو الأصل، إلا أن هذا لا يعني أبداً عدم إمكان أن تكون هنالك وسائط جعلها الله عز وجل بينه وبين خلقه، تقوم بتحقيق إرادة الله - تعالى - في هذا الكون، وأنه عز وجل ضابط نظام الموجودات بأحكام الأسباب، وربط الأسباب بالمسببات، وجعل الوسائط مع قدرته على الأفعال ابتداءً [انظر: المدني الشيرازي، رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، ص 288]، والعقل لا يمنع أن تكون هنالك وسائط بين الموجود الغني المطلق وبين الفقير المحتاج، والواقع يؤيد ذلك، ثم إن هذه الوسائط لا تحمل في داخلها محورية الفعل ذاتاً، أي ليس للوسيط أي استقلالية عن الله عز وجل، وهذا يعني أن النظرة إلى الوسائط هي نظرة آليّة وحرفيّة، أو قل مرآتيّة، أي لا معنى لها بذاتها إلا مع ارتباطها بعلتها، فليس لذاتها إلا الفقر والحاجة إلى سلطان الله وإرادته.

**توضيح ذلك:** أن كل ما في هذا الكون قائم بالله - تعالى - وموجود به، إلا أننا نجد أن صفحة الوجود مليئة بالكثير من الوسائط التي يكون لها تأثير مباشر في أفعال الموجودات، ولا يعني هذا أنها بذاتها تفعل ذلك، ولها الاستقلال في فعله، وإنما هي مجرد طريق لتحقيق إرادة الله تعالى، بل حتى الأفعال الإرادية للإنسان، وإن كان المباشر لها هو الإنسان إلا أنها في طول إرادة الله، وليس هناك من يخرج عن قدرة الله في أعماله، وفي الحقيقة أنه لا مؤثر بالذات، وعلى نحو الاستقلال غير الله، وكل من يقول بخلاف هذا القول في أي مرتبة من المراتب، فإنه يعتبر مشرّكاً بحسب المعتقدات الإسلاميّة. وبناءً على هذا فإن أفعال الله جلّها - إن لم نقل جميعها - تتم عن طريق الوسائط، وهذه الوسائط ليست مستقلة في تأثيرها، بل هي واقعة تحت الإرادة والقدرة الإلهية، والعقل لا يمنع من هذا الأمر؛ لأنه واقع في حكم الإمكان، والله - تعالى - أن يضع ما يريد ويفعل ما يشاء، وليس ذلك نقصاً في قدرته وقيوميته، وعندما تستعين بأيّ موجود غير الله تعالى، فكأنك



استعنت بالله سبحانه؛ لأنك تستعين به بما منحه الله من القدرة والقوة، أي أنك تستعين بقدرة الله وقوته المودعة في هذا الموجود، ولا تقصد أن قدرة المستعان به وقوته ذاتية، وعلى نحو الاستقلال أبداً.

**الدليل الثاني:** أننا نعلم أن الكثير من الأمور في هذا العالم قائمة على مبدأ العلة والمعلول، فهناك من الأشياء هي عللٌ لأشياء أخرى، وفي الوقت نفسه هي بحاجة إلى عللٍ لها، وهذه العلة ليس لها وجودٌ مستقلٌ بذاتها، وأن جميع هذه العلة لا بد أن تنتهي إلى علة العلة التي ليس وراءها شيء، وهذا الأصل لا يمكن لأحد إنكاره؛ لأن إنكاره يعني الوقوع في السفسطة، فليس هناك من ينكر هذه الأمر في حياته اليومية، ولا تنفك الاستعانة بغير الله - تعالى - عن هذه الأمور، فالمستعان به ليس قائماً بذاته وليس خارجاً عن قانون العلية، بل هو داخل فيه ويستند إلى تلك العلة الموجودة له في كل شيء.

**توضيح ذلك:** أنه من الواضح أن جميع السماوات والأرضين وكل ما فيهما من شيء، هي تجليات لقدرة الله تعالى، ومظهرٌ من مظاهرها، وأنه - تعالى - قادرٌ على كل شيء، ولكن هذه القدرة غير المتناهية لا تعني أن الفعل الإلهي يجري بعيداً عن الأسباب والعلل الأخرى، بل إن الله - تعالى - قد خلق الكون على أساس الحكمة، فكل الأفعال المادية والغيبية تتحقق عن طريق الأسباب، ومثال ذلك في العالم المادي؛ فإذا عطش الإنسان أو جاع فإنه يكون بحاجة إلى الماء أو الطعام لرفع ما به من الجوع والعطش، وبما أن جميع الأمور تنتهي إلى الله تعالى، وأن القدرة بيده تعالى، وأن الماء والطعام إنما هما وسيلة للاستمرار في الحياة الطبيعية، فقد منح الله ﷻ هذين الأمرين القدرة على الإرواء والإشباع، فعندما أستعين بالماء أو الطعام لسدّ العطش والجوع لا يعني أبداً أنني أستعين بهما لذلك على نحو الاستقلال وبالذات،

وليس معنى ذلك أنّ الله عاجزٌ عن القيام بهذه الأمور من غير حاجةٍ إلى شيءٍ آخر، بل معناه أنّ الاحتياجات المادّية للإنسان تنجز عن طريق العلل والأسباب المادّية، واستخدام هذه الأسباب لا يعني الشرك وإنكار التوحيد أبداً، إلّا إذا اعتبرنا أنّ هذه الأسباب مستقلّة في التأثير، وهذا بعيدٌ جدّاً، كذلك يأتي هذا الكلام في مورد الأسباب غير المادّية، كالهداية وإيصال الفيوضات المعنويّة وغيرها، وبناءً على هذا فإنّ قاعدة السببية - وهي أنّ كلّ شيءٍ في هذا الكون يتحقّق بأسبابه الخاصّة به - أوضح من أن تحتاج إلى استدلالٍ، ويؤيّد ذلك أيضاً ما ورد عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «أبى الله أن يجري الأشياء إلّا بأسبابٍ، فجعل لكلّ شيءٍ سبباً» [الكليّ، الكافي، ج1، ص 183، باب معرفة الإمام والردّ إليه، ح 7]. وما الاستعانة إلّا تمسّك بقانون العلة والمعلول؛ لأنّ المستعان به وكلّ ما لديه إنّما هو معلولٌ للعلة الأصل، فبسبب القدرة الممنوحة للمستعان به من علته يتوجّه المستعان إلى ذلك اعتماداً على ما منح المستعان به من تأثيرٍ، وإلّا فلو لم يكن كذلك لم يتوجّه إليه المؤمنون. [انظر: الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص 39]

### الأدلة النقلية في جواز الاستعانة بغير الله

إنّ المتتبع لآيات القرآن الكريم يرى وبوضوح أنّ هنالك الكثير من هذه الآيات تظهر لنا حالاتٍ من الاستعانة بغير الله، مع عدم الردع عنها، وهذا إن دلّ على شيءٍ فإنّما يدلّ على جوازه ومشروعيّته، ولم يقتصر هذا الذكر على القرآن فقط، بل إنّ الأحاديث والروايات قد كشفت جانباً آخر من مشاهد علنيّة ووقائع تظهر بشكلٍ جليٍّ أنّ الاستعانة بغير الله أمرٌ جائزٌ؛ ولهذا سوف نتناول الأدلة النقلية بشقيها القرآني والروائي في هذا البحث؛ ليتبين صحيح القول من خطئه.

## أدلة جواز الاستعانة بغير الله في القرآن الكريم

### الدليل الأوّل

قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [سورة البقرة: 45].

دلالة الآية: أنّ القرآن الكريم يحثّ في آياته المباركة على الاستعانة بالصبر والصلاة للتغلب على الأهواء الشخصية والميول النفسية، ثمّ يؤكّد أنّ هذه الاستعانة ثقيلة لا ينهض بعبئها إلا الخاشعون [مكارم الشيرازي، تفسير الأمثل، ج 1، ص 192]. وقال بعض علماء مدرسة الحديث أنّ معنى الآية: استعينوا على ما يستقبلكم من أنواع البلايا بالصبر والصلاة، وقيل في أمر الآخرة وقيل في ترك الرياسة [العيني، عمدة القاري، ج 8، ص 100]، ولا تنحصر الاستعانة بهما في ذلك، وإنّما يمكن للإنسان أن يستعين بالصبر والصلاة في كلّ شيء، فقد روي عن النبي ﷺ أنّه إذا حزّ به [حزنه] أمر فزع إلى الصلاة، وأمر من رأى في منامه ما يكره أن يصلي [ابن حجر، فتح الباري، ج 1، ص 188]. بل إنّ المؤمن عليه أن يستعين بالورع والاجتهاد لإدامة البقاء على الحقّ، ففي الصحيح عن محمد بن مسلم قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «اتقوا الله، واستعينوا على ما أنتم عليه بالورع والاجتهاد» [البرقي، المحاسن، ج 1، ص 178، ح 162]. فالاستعانة بالأفعال إذن مشروعة، وليس فيها ما يخالف التوحيد، بل إنّ الله - تعالى - قد طلب من الناس أن يستعين بعضهم ببعض على فعل الخير والصلاح، فقد قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [سورة المائدة: 2]؛ لأنّ التكامل المجتمعي إنّما يكمن في إبداء التعاون بين أفراد المجتمع الواحد، بل بين أفراد البشرية جمعاء، خصوصاً في جوانب الخير والصلاح؛ ولهذا نرى أنّ القرآن الكريم أكّد على هذا الجانب بكلّ قوّة، فتعاون أفراد المجتمع فيما بينهم دليل على صلاح ذلك المجتمع وتكامله، وقد أبدى الشارع المقدّس جلّ اهتمامه

في بناء الجماعة الصالحة التي تسعى للتعايش السلمي والكريم بين أفرادها، وتحاول ردم الهوة بين أبناء المجتمع المسلم الذي خلفه الأعداء والمنافقون؛ ولهذا لم يمنع الشارع المقدس من أن يستعين كل فرد من أفرادها بالآخر، فقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ لا يتناسب مع حصر الاستعانة في الله سبحانه؛ لأن الآية خطابها واضح الدلالة في كون الطلب موجهاً إلى الناس، وعليه فلا مانع من استعانة الإنسان في مقاصده بغير الله من المخلوقات أو الأفعال، فليست الاستعانة بمطلقها تنحصر بالله سبحانه [الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص 478]. ولكن عليه أن لا يعتقد باستقلالية المستعان به، وأن ما صدر عنه صدر بالذات.

## الدليل الثاني

قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾ [سورة الكهف: 95].

**دلالة الآية:** لقد طلب ذو القرنين من أهل القرية - التي كانت تحشى بأجوج ومأجوج - أن يعينوه على بناء الردم الذي يحميهم من المخاطر التي كانت تدهمهم بين الفينة والأخرى، وقد طلب منهم أن يعينوه بقوة، فقال: أعينوني بقوة وصنّاع يحسنون البناء والعمل. [انظر: الطبري، جامع البيان ج 16، ص 30؛ ابن الجوزي، زاد المسير، ج 5، ص 134]

ومن الملاحظ أن القرآن لم يعترض على طلبه هذا، وهو دليل على جواز الاستعانة بالغير، بل أكثر من ذلك أن النبي الأكرم قد طلب من الله أن يجعل علياً عليه السلام معيناً له في رسالته، كما كان ذلك لموسى عليه السلام، فقد ذكر الشعلي في تفسيره قائلاً: لما فرغ النبي ﷺ من الصلاة، فرفع رأسه

إلى السماء وقال: «اللهم إن أخي موسى سألك، فقال: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي \* وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي \* واحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي \* يَفْقَهُوا قَوْلِي \* واجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي \* هَارُونَ أَخِي \* اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي \* وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ [سورة طه: 25-32] فأنزلت عليه قرآنًا ناطقًا: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا﴾ [سورة القصص: 35] اللهم وأنا محمدٌ نبيك وصفيك، اللهم فاشرح لي صدري ويسر لي أمري واجعل لي وزيرًا من أهلي عليًا أشدد به ظهري. قال أبو ذرٍّ: فوالله ما استتم رسول الله الكلمة حتى أنزل عليه جبرئيل من عند الله، فقال: يا محمد اقرأ. فقال: وما أقرأ؟ قال: اقرأ ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ إلى ﴿رَاكِعُونَ﴾ [الثعلبي، تفسير الثعلبي، ج 4، ص 81].

### الدليل الثالث

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ﴾ [سورة الأنفال: 72].

دلالة الآية: أي أنه إذا وقع بين المسلمين والكفار قتال، وطلبوا معونة منكم، فواجب عليكم أن تنصروهم على الكافرين [انظر: النسفي، تفسير النسفي، ج 2، ص 75؛ البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج 3 ص 124]. وقال الزبير: هل نعينهم على أمرٍ إن استعانوا بنا؟ فنزل: ﴿وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ﴾ [ابن حبان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج 4، ص 517]. وقالوا: يا رسول الله، هل نعينهم إذا استعانوا بنا؟ يعني الذين آمنوا ولم يهاجروا، فنزل: ﴿وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [العيني، عمدة القاري، ج 9، ص 227]. وقد استعان الرسول ﷺ في كسر جبهة الأعداء بالجواسيس وبت العيون في معركة الخندق، والعمل لتفريق الأحزاب، وقد كان لنعيم بن مسعود في هذه المهمة والفتك بوحدتهم دوراً هاماً [ابن حجر، فتح الباري، ج 7: ص 301؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 2: ص 293]. وكانت الاستعانة بالغير ديدن الأنبياء والرسل في الكثير من أعمالهم، فهذا سليمان النبي ﷺ وهو يستعين بأصف بن برخيا - وكان عنده علمٌ من

الكتاب - لجلب عرش بلقيس من سبأ: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رآه مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾ [سورة النمل: 40]، وقد استعان الرسول الأكرم ﷺ في هجرته من مكة إلى المدينة المنورة (يثرب) بالدليل للاسترشاد على الطريق.

### الدليل الرابع

قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾

[سورة النمل: 38].

دلالة الآية: في هذه الآية المباركة كما ذكرنا آنفاً دلالة على جواز الاستعانة ببعض الأتباع في مقاصد الملوك، ودليل على أنه قد يخص بعض أتباع الأنبياء بشيء لا يكون لغيرهم، ودليل على مبادرة من طلب منه الملوك قضاء حاجة، وبداءة الشياطين في التسخير على الإنس، وقدرتهم بأقدار الله على ما يبعد فعله من الإنس [الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج 7، ص 72]. إضافة إلى أنه أراد بذلك أن يريها بعض ما خصه الله - تعالى - به من العجائب الدالة على عظيم القدرة وصدقه في دعوى النبوة، ويختبر عقلها بأن ينكر عرشها فنظر أتعرفه أم تنكره [الفيض الكاشاني، تفسير الصافي، ج 4، ص 66]. من الواضح أن هدف سليمان عليه السلام من هذه الخطة أنه كان يريد أن يظهر أمراً مهماً للغاية خارقاً للعادة؛ ليدعونا له دون قيد، ويؤمنوا بقدرة الله من دون حاجة إلى سفك الدماء والمواجهة في ساحات القتال.

كان يريد أن ينفذ الإيمان إلى أعماق قلب ملكة سبأ وأشرف قومها؛ ليستجيب الباقون لدعوته والتسليم لأمره.

وهنا أظهر شخصان استعدادهما لامثال طلب سليمان عليه السلام، وكان أمر

أحدهما عجباً والآخر أعجب! إذ ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾. فهذا الأمر عليّ يسير، ولا أجد فيه مشقةً، كما أتى لا أخونك أبداً؛ ﴿وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾... أمّا الشخص الآخر فقد كان رجلاً صالحاً له علمٌ ببعض ما في الكتاب، ويتحدّث عنه القرآن فيقول: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾. فلما وافق سليمان عليه السلام على هذا الأمر، أحضر عرش بلقيس بطرفة عين بالاستعانة بقوته المعنوية ﴿فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ [مكّارم الشيرازي، تفسير الأمثل، ج 12، ص 69 و70]. فهذه الآية وغيرها شاهد حقٌّ على أنّ الاستعانة بغير الله - تعالى - في الأمور الخارقة جائزة، ولكن في ضمن ضوابط الاستعانة الحقّة الصحيحة، وإلا كان بإمكان نبيّ الله سليمان عليه السلام أن يستعين بالله عزّ وجلّ مباشرةً على ذلك، ومع ذلك فإنّ القرآن لم ينكر فعله هذا.

## أدلة جواز الاستعانة بغير الله في السنّة الشريفة

إنّ تفحصنا الكتب في المدارس الإسلاميّة لوجدناها مليئةً بالأحاديث الكثيرة التي تظهر جواز الاستعانة بغير الله تعالى، وأنّ هذا الأمر مشروعٌ في الدين الحنيف؛ ولهذا سنذكر بعض الأدلّة التي تثبت مشروعية الاستعانة بغير الله عزّ وجلّ وهي:

**الدليل الأول:** «عن ابن عبّاس أنّ رسول الله ﷺ قال: إنّ لله ملائكةً في الأرض سوى الحفظة، يكتبون ما يسقط من ورق الشجر، فإذا أصاب أحدكم عرجةٌ بأرض فلاةٍ فليناد: أعينوا عباد الله» [ابن أبي شيبة، المصنّف، ج 7، باب ما يدعو به الرجل إذا ضلّت منه ضالّة، ح 2؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج 10، ص 132، وقال: «رواه الطبراني ورجاله ثقات»].

## والبحث فيه من جهة السند والدلالة

أمّا السند: فقد ضعّف بعضهم السند لوجود أبان بن صالح فيه؛ لأنّه ضعيفٌ [انظر: ابن ماجة، سنن ابن ماجة، 2: 1038 ح 319]، وأمّا باقي الرجال فكُلهم من الثقات.

التحقيق: من الواضح أنّ الإشكال في السند إنّما يكمن في وجود أبان بن صالح الذي ضعّفه البعض، ولكن مع ذلك يمكن القول بوثاقة أبان على ضوء مدرسة العامّة، فهو من رجال البخاريّ [البخاري، صحيح البخاري، ج 1، ص 216؛ ج 2، ص 95]، وقد وثّقه العجليّ [العجليّ، معرفة الثقات، ج 1، ص 198] وابن حبانٍ [ابن حبان، الثقات، 6، 67] وابن حجرٍ [ابن حجر، تقريب التهذيب، ج 1، ص 51]، وصحّ الحاكم الكثير من الأحاديث هو فيها [النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، ج 2، ص 125 و195 و311 وغيرها]، وكذلك قال الألبانيّ في سننّه هو فيه: «قلت: هذا إسنادٌ جيّدٌ لولا عنعنة ابن إسحاق» [الألباني، إرواء الغليل، ج 6، ص 273، ح 1873] بالإضافة إلى هذا كلّه فإنّ ابن ماجة قد ذكر أنّ الترمذيّ حسّن حديثاً هو في سننّه [ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج 1، ص 117، ح 325]، وعليه يمكن القول إنّ أبان بن صالح هو ثقةٌ ويحتجّ بحديثه، ولا إشكال فيه.

وأمّا الدلالة: فواضح أنّ الحديث يتكلّم عن وجود ملائكةٍ غير الحفظة يكتبون ما يسقط من ورق الشجر، فإذا أصاب أحدكم عرجةٌ وملّمةٌ بأرض الفلاة فاستعينوا بهم؛ فإنّهم يعينونكم في ذلك، وفيه دلالةٌ على جواز الاستعانة بالملائكة، والشاهد على ذلك ما روي عن ابن عبّاس قال: «إنّ لله ملائكةً في الأرض يكتبون ما يقع في الأرض من ورق الشجر، فإن أصابت أحدًا منكم عرجةٌ أو احتاج إلى عونٍ بفلاةٍ من الأرض فليقل: أعينوا عباد الله رحمكم الله، فإنّه يعان إن شاء الله» [البيهقي، الآداب، ص 269، ح 657؛ البيهقي، شعب الإيمان، ج 1، ص 180، ح 161].



وقد قال البيهقي في (الآداب) في ذيل الحديث: «هذا موقفٌ على ابن عباس، مستعملٌ عند الصالحين من أهل العلم؛ لوجود صدقه عندهم فيما جربوا». فهو وإن كان موقوفاً، إلا أنه بحكم المرفوع؛ لأنه قد ورد في بعض متون الحديث «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: إِذَا نَفَرْتَ دَابَّةً أَحَدِكُمْ، أَوْ بَعِيرُهُ بِقَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ لَا يَرَى بِهَا أَحَدًا فَلْيُقْلُ: أَعَيْنُوا عِبَادَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ سَيَعَانُ» [ابن أبي شيبة، المصنّف، ج 7، ص 132].

وقد جرّب العلماء هذا الأمر منهم أحمد بن حنبلٍ، فقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبلٍ: «سمعت أبي يقول: حججت خمس حجج منها ثنتين راكبًا وثلاثة ماشيًا أو ثنتين ماشيًا وثلاثة راكبًا، فضلت الطريق في حجة، وكنت ماشيًا فجعلت أقول: يا عباد الله دلّونا على الطريق، فلم أزل أقول ذلك حتى وقعت [على] الطريق، أو كما قال أبي»<sup>(\*)</sup> [النيسابوري، مسائل أحمد بن حنبل برواية ابنه عبد الله، ص 245، المسألة 912؛ ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 5، ص 298].

**الدليل الثاني:** روى البخاري في (الأدب المفرد) قال: «حدّثنا أبو نعيم قال: حدّثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن سعيد قال: خدرت رجل ابن عمر، فقال له رجل: اذكر أحبّ الناس إليك، فقال: يا محمّد» [البخاري، الأدب المفرد، ص 207، باب ما يقول الرجل إذا خدرت رجله، ح 993؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 4، ص 154 وقال: «أخبرنا الفضل بن دكين قال: حدّثنا سفيان وزهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن سعيد، مع اختلافٍ يسيرٍ في ألفاظه»؛ ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج 31، ص 177؛ النووي، الأذكار النووية، ص 305، ح 916 عن الهيثم بن حنش وفيه «فقال: يا محمّد، فكأنما نشط من عقالي»؛ ابن تيمية، الكلم الطيب، ص 43، باب في الرجل إذا خدرت، وفيه: «عن الهيثم بن حنش»].

(\*) هُكِّدَا فِي الْمَصْدَرِ، لَكِنَّ الصَّوَابَ هُوَ: مِنْهَا ثِنْتَانِ رَاكِبًا وَثَلَاثٌ مَاشِيًا، أَوْ ثِنْتَانِ مَاشِيًا وَثَلَاثٌ رَاكِبًا.

## والبحث فيه من جهة السند والدلالة

أما السند: فطريق البخاريّ وابن سعدٍ صحيحٌ ورجاله من الثقات، وجلّهم من رجال الصحيحين، وأبو نعيمٍ هو الفضل بن دكين الثقة من مشايخ البخاريّ، وأما سفيان هذا فهو مردّدٌ بين ابن عيينة والثوريّ، ولا يضرّ هذا التردّد؛ فإنّ كلّاً منهما من رجال الصحيحين، وبذلك يكون طريق البخاريّ وابن سعدٍ صحيحاً ويمكن الاحتجاج به.

وأما الدلالة: فواضحةٌ في جواز الاستعانة بالنبيّ الأكرم محمدٍ ﷺ لمن تجمّعت أعصاب رجله أو خدرت، فما أن يذكر أحبّ الناس إليه - سواءً كان حياً أم ميّتاً - ويستعين به حتّى يرتفع ما به وتنبسط قدمه، ولا يخفى عن أحدٍ أنّ هذا الأمر جائزٌ، وإلا لردّ ابن عمر عليه بإنكاره وردع القائل به، إضافةً إلى أنّ ابن تيميّة قد جعل هذا الحديث من شواهد (الكلم الطيب) وهو دليلٌ على قبوله للحديث الذي يدلّ على الاستعانة بالغير.

أقول: ممّا لا شكّ ولا شبهة في الاعتقاد بحياة النبيّ الأكرم ﷺ في قبره؛ إذ لا فرق في حياته بين عالم الدنيا وعالم البرزخ، فحياته فيهما واحدةٌ، فقد قال السيوطي: «حياة النبيّ ﷺ في قبره وحياة سائر الأنبياء معلومةٌ عندنا علماً قطعياً لكثرة الأدلّة وتواتر الأخبار» [السيوطي، الحاوي للفتاوي في الفقه وعلوم التفسير والحديث، ج 2، ص 139]. وقال العبدريّ في (المدخل): «قال علماؤنا رحمة الله عليهم: إنّ الزائر يُشعر نفسه بأنّه واقفٌ بين يديه ﷺ كما هو في حياته؛ إذ لا فرق بين موته وحياته، أعني في مشاهدته لأمتّه ومعرفته بأحوالهم ونياتهم وعزائمهم وخواطرهم، وذلك عنده جليٌّ لا خفاء فيه» [العبدري، المدخل، ج 1، ص 393].

فمن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «الأنبياء أحياء في قبورهم» [الموصلي، أبو يعلى، مسند أبي يعلى، ج 6، ص 146، ح 3425؛ الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد، ج 8، ص 221 وقال: «ورواه أبو يعلى ورجال أبي يعلى ثقافت»؛ ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري، ج 6، ص 352؛ الألباني، محمّد، أحكام الجنائز، ص 213].

قال: «قال رسول الله ﷺ: من أفضل أيامكم الجمعة... فأكثرُوا عليّ من الصلاة فيه، فإنّ صلاتكم معروضةٌ عليّ. فقالوا: يا رسول الله، كيف تعرض عليك صلاتنا وقد أرميت - يعني وقد بليت -؟ قال: إنّ الله - عزّ وجلّ - حرّم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء» [مسند أحمد، ج 4، ص 8؛ سنن الدارمي، ج 1، ص 369؛ سنن ابن ماجه، ج 1، ص 345، ح 1085 وفيه: شدّاد بن أوس]؛ سنن النسائي، ج 3، ص 91؛ المستدرک على الصحيحين؛ ج 1؛ ص 278 قال: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط البخاري ولم يخرجه»؛ ج 4 ص 560 وقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وإذا كانت حياتهم ومماتهم واحدة، فكما تكون الاستعانة بهم جائزةً في حياتهم، كذلك هي في مماتهم؛ لأنّها تكون معجزةً لهم.

## أقوال العلماء

ذهب جمعٌ كثيرٌ من علماء مدرسة العامّة إلى جواز الاستعانة بغير الله تعالى، أمّا علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام فلا إشكال في أنّ الاستعانة بغير الله عزّ وجلّ عندهم - في ضمن ما ذكرناه في الميزان الصحيح للاستعانة بغير الله - جائزةٌ، بل إنّ إجماعهم على ذلك ظاهرٌ؛ ولهذا سوف نذكر أقوال بعض علماء العامّة في جواز الاستعانة بغير الله:

1- «كان ابن المنكدر يجلس مع أصحابه، فكان يصيبه صماتٌ، فكان يقوم كما هو حتّى يضع خده على قبر النبيّ ﷺ، ثمّ يرجع، فعوتب في ذلك،

فقال: إنّه يصيبني خطرٌ، فإذ وجدت ذلك، استعنت بقبر النبي ﷺ) [الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 5، ص 358].

2- العبدريّ المعروف بابن الحاجّ قال في (المدخل): «فمن توسّل به ﷺ، أو استغاث به، أو طلب حوائجه منه، فلا يردّ ولا يخيّب [أي من استعان به في قضاء حوائجه]؛ لما شهدت به المعاينة والآثار» [ابن الحاجّ، المدخل، ج 1، ص 393].

3- يقول ابن تيمية: «ومن كان يستعمل الجنّ في أمورٍ مباحةٍ له، فهو كمن استعمل الإنس في أمورٍ مباحةٍ له، وهذا كأن يأمرهم بما يجب عليهم، وينهاهم عمّا حرّم عليهم، ويستعملهم في مباحاتٍ له» [ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية، ج 3، ص 1].

4- يقول ابن عثيمين وهو يتكلّم عن أنواع الاستعانة التي ذكرها ابن تيمية: «الثانية: أن يستخدمهم في أمورٍ مباحةٍ، فهذا جائز بشرط أن تكون الوسيلة مباحةً... وقد روي أنّ عمر تأخّر ذات مرّة في سفره، فاشتغل فكر أبي موسى، فقالوا له: إنّ امرأةً من أهل المدينة لها صاحبٌ من الجنّ، فلو أمرتها أن ترسل صاحبها للبحث عن عمر، ففعل، فذهب الجنيّ، ثمّ رجع، فقال: إنّ أمير المؤمنين ليس به بأيس، وهو يسم إبل الصدقة في المكان الفلاني» [مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين، ج 9، ص 546].

## خاتمة البحث

1- أراد القرآن الكريم في آيات الاستعانة أن يبيّن نكته، وينبّه الناس عليها، وهي أنّ هذا الكون علته الرئيسة والمؤثر فيه على نحو الاستقلال وبالذات هو الله تعالى، وهذا هو التوحيد وأساسه، وأمّا المؤثرات الأخرى غير

الله - تعالى - لو صدرت منها الأفعال فهي تصدر بنحو الإذن والتبعية له ﷻ، وهذا الأمر لا يدخل في مضانّ الشرك، بل هي من صلب التوحيد وفي طوله.

2- أنه لا يوجد في صفحة الوجود معينٌ ومساعدٌ حقيقيٌّ سوى الله تعالى، وأنّ الممكنات المستعان بها بحكم كونها فقيرةً بالذات لا تستطيع أن تفعل شيئاً بدون الاتكاء عليه - تعالى - والاستمداد منه.

3- ذهب علماء مدرسة العائمة إلى قبول الاستعانة بغير الله تعالى، باستثناء أصحاب الفكر الوهابي إذ رفضوه في الجانب النظري، وأمّا في الجانب العملي فهم يستعينون بغير الله، والشواهد على ذلك كثيرة، وهم في هذا الأمر لا يختلفون عن مدرسة أهل البيت ﷺ.

4- قسم علماء المدارس الإسلامية الاستعانة بغير الله - تعالى - إلى ثلاثة أقسام.

5- فالميزان الصحيح في قبول الاستعانة بالله - تعالى - وبغيره هو أنّ الاستعانة بالله ﷻ تكون بالذات وعلى نحو الاستقلال، وأمّا الاستعانة بغيره فلا تكون بالذات، بل هي بالتبع وفي طول الاستعانة الأولى لا في عرضها.

6- أنّ جميع الأدلة سواء العقلية أو النقلية لا تمنع من الاستعانة بغير الله تعالى.

7- أنّ الكثير من علماء مدرسة العائمة يجوّزون الاستعانة بغير الله تعالى، والشواهد على ذلك كثيرة، وأمّا علماء مدرسة أهل البيت ﷺ فجواز الأمر عندهم مجمعٌ عليه.

## نتيجة البحث

الاستعانة بغير الله - تعالى - جائزة، ولا إشكال فيها إذا تحققت ميزانها الصحيح، وهو أن كل مؤثرٍ في هذا الكون غير الله - تعالى - إنما يستمدّ قدرته من الله تعالى، ويؤثر بالإذن والتبع، وليس على نحو الاستقلال وبالذات، وهذا هو عين التوحيد وفي طوله.

## قائمة المصادر

### القرآن الكريم

1. ابن أبي شيببة، عبد الله بن محمد، المصنف، تحقيق وتعليق: سعيد اللحام، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط. الأولى، سنة 1409 هـ - 1989 م.
2. ابن الأثير الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، الناشر: مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم - إيران، ط. الرابعة، سنة 1405 هـ.
3. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، زاد المسير، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط. الأولى، سنة 1407 هـ - 1987 م.
4. ابن الحاج العبدري، أبو عبد الله محمد بن محمد، المدخل، الناشر: دار الفكر بيروت لبنان، سنة 1401 هـ - 1981 م.
5. ابن تيمية الحراني، أحمد بن عبد الحلیم، مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزائر، الناشر: دار الوفاء، ط. الثالثة، سنة 1426 هـ - 2005 م.
6. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام، الكلم الطيب، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط. الثالثة، سنة 1977.
7. ابن جرير الطبري، أبو جعفر محمد، جامع البيان، تحقيق وتقديم: الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، سنة 1415 هـ - 1995 م.
8. ابن حبان، محمد، الثقات، تحت مراقبة محمد بن المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، ط. الأولى، سنة 1393 هـ.
9. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. الثانية، سنة 1415 هـ - 1995 م.
10. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، الناشر:

دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط. الثانية.

11. ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط، ذات الستة أجزاء، الناشر: مؤسسة قرطبة، القاهرة مصر بلا سنة طبع.
12. ابن حنبل، عبد الله بن أحمد، مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، تحقيق زهير الشاويش، الناشر المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، سنة 1401 هـ - 1981 م.
13. ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت - لبنان، ط. الأولى، سنة 1968 م.
14. ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد، مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين، تحقيق: فتاوى العقيدة جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر: دار الوطن - دار التراث سنة 1413 هـ.
15. ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، سنة 1415 هـ.
16. ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين برواية الدوري، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، بلا سنة طبع.
17. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، الناشر: نشر أدب الحوزة، قم - إيران، سنة الطبع 1405 هـ.
18. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق د. زكريا عبد المجيد النوقي ود. أحمد النجولي الجمل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط. الأولى، سنة 1422 هـ - 2001 م.
19. أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق سوريا، ط. الأولى، سنة 1404 هـ - 1984 م.
20. الألباني، محمد ناصر، أحكام الجنائز، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط.



الرابعة، سنة 1406 هـ - 1986 م.

21. الألباني، محمد ناصر، إرواء الغليل، تحقيق وإشراف: زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان، ط. الثانية، سنة 1405 هـ - 1985 م.

22. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط. الأولى، سنة 1415 هـ

23. البخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، ط. الأولى، سنة 1406 هـ - 1986 م.

24. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة الطبع: 1401 هـ - 1981 م.

25. بدر الدين العيني، محمود بن أحمد، عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان بلا سنة طبع.

26. البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن، تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني (المحدث)، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران - إيران، سنة: 1370 هـ

27. البيضاوي الشافعي، عبد الله بن محمد، تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان ط. الأولى، سنة 1418 هـ - 1998 م.

28. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، الآداب، تحقيق: أي عبد الله السعيد المندوه، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية بيروت لبنان، ط. الأولى، سنة 1408 هـ - 1988 م.

29. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسبوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الأولى، سنة 1410 هـ

30. الثعلبي، أحمد بن محمد، تفسير الثعلبي، تحقيق: أي محمد بن عاشور، مراجعة

- وتدقيق: نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط. الأولى، سنة 1422 هـ - 2002 م.
31. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط. الرابعة، سنة 1407 هـ - 1987 م.
32. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله بن محمد، المستدرک علی الصحیحین، تحقیق وإشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشي، الناشر: دار المعرفة، بيروت لبنان، بلا سنة طبع.
33. الدارمي، محمد عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، طبع بعناية محمد أحمد دهمان، الناشر: مطبعة الاعتدال - دمشق سوريا، سنة الطبع: 1349 هـ.
34. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان سير أعلام النبلاء، أشرف على تخريج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط وتحقيق: حسين الأسد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، التاسعة، سنة الطبع: 1413 هـ - 1993 م.
35. الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط. الأولى، سنة 1407 هـ - 1987 م.
36. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، مفردات غريب القرآن، الناشر: دفتر نشر الكتاب إيران، ط. الثانية، سنة 1404 هـ.
37. رشيد رضا الحسيني، محمد، تفسير المنار، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - مصر، سنة النشر: 1990 م.
38. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية، بلا سنة طبع.
39. سبحاني، جعفر، في ظلال التوحيد، الناشر: معاونية شؤون التعليم والبحوث الإسلامية في الحج، قم - إيران، سنة الطبع: 1412 هـ.
40. الطباطبائي، محمد حسين، نهاية الحكمة، تحقيق وتصحيح وتعليق: الشيخ عباس علي

- الزارعي السبزواري، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط الرابعة عشرة المنقحة، سنة الطبع: 1417 هـ.
41. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط. الأولى، سنة 1411 هـ - 1991 م.
42. الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي، ط. الأولى، سنة 1409 هـ.
43. العثيمين، محمد بن صالح، مجموع الفتاوى والرسائل، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر: دار الوطن - دار الثريا، ط الأخيرة، سنة 1413 هـ.
44. العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة ط. الأولى، سنة 1405 هـ.
45. فخر الدين الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
46. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، الناشر: مؤسسة دار الهجرة، إيران، ط. الثانية، سنة 1409 هـ.
47. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران - إيران، ط. الخامسة، سنة 1404 هـ.
48. المازندراني، محمد صالح، شرح أصول الكافي، تحقيق وتعليقات: الميرزا أبو الحسن الشعرائي / ضبط وتصحيح: السيد علي عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط الأولى، سنة الطبع: 1421 هـ - 2000 م.
49. المدني الشيرازي، علي خان، رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين عليه السلام، تحقيق: السيد محسن الحسيني الأميني، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي، ط الرابعة، سنة الطبع: محرم الحرام 1415 هـ.
50. محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط،

- تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود- الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوقي ود. أحمد النجولي الجميل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، سنة 1422 هـ- 2001 م.
51. مكارم الشيرازي، ناصر، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الناشر: مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، قم - إيران، سنة 1421 هـ.
52. الموسوي الخوئي، أبو القاسم، البيان في تفسير القرآن، الناشر: دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط: الرابعة، سنة 1395 هـ- 1975 م.
53. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، سنن النسائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط. الأولى، سنة 1348 هـ- 1930 م.
54. النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، وراجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت لبنان، ط. الأولى، سنة 1419 هـ- 1998 م.
55. النووي، محيي الدين بن شرف، الأذكار النووية، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، سنة 1414 هـ- 1994 م.
56. الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة الطبع: 1408 هـ- 1988 م.
57. الوحيد الخراساني، حسين، منهاج الصالحين، الناشر: مدرسة الإمام باقر العلوم، إيران - قم، ط. السابعة، سنة 1433 هـ.